

الأسواق العالمية



أسواق نوفمبر: هدوء مؤقت وتفاؤل يتشكل بحذر

دخلت الأسواق العالمية شهر نوفمبر بزخم حذر في ظل تنقل المستثمرين بين ضبابية البيانات الاقتصادية وتباين توجهات البنوك المركزية وتصادد التوترات الجيوسياسية. وقد أدى الإغلاق المطوّل للحكومة الأمريكية، الذي امتد لمدة 43 يوماً إلى تأجيل صدور البيانات الاقتصادية الرئيسية، مما عزز الإعتماد على المؤشرات البديلة التي أشارت إلى تراجع الطلب على العمالة واعتدال معدلات التضخم.

تعزيزت توقعات خفض أسعار الفائدة بشكل ملحوظ حيث سعت العقود المستقبلية احتمالاً مرتفعاً لقيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة في ديسمبر مما ساهم في تعويض المخاوف المتعلقة بعدم الاستقرار المالي وارتفاع التقييمات وارتفعت أسهم الأسواق المتقدمة بنسبة طفيفة بلغت 0.3% فقط في دلالة على هشاشة المشهد الإستثماري.

وشهدت الأسواق تحولاً واضحاً نحو القطاعات الدفاعية، وعلى رأسها الرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية الأساسية، في انعكاس لاتجاهات سادت في وقت سابق من العام، مع استمرار حالة عدم اليقين في البيانات الأمريكية وضعف الطلب العالمي والمخاطر الجيوسياسية المستمرة، وتزايد الإقبال على الملاذات الآمنة مما دفع الذهب إلى الارتفاع ليقترب 4,240 دولاراً للأونصة في الوقت الذي استقرت فيه السلع بشكل عام حيث عوّضت قوة المعادن الثمينة ضعف قطاع الطاقة وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن المزاج الإستثماري ظل إيجابياً ولكن بحذر مع التوجه نحو شهر ديسمبر.

أرباح قوية وتراجع تقني: مشهد منقسم في الأسواق العالمية

واصلت أرباح الشركات تسجيل أداء قوي حيث تجاوزت 81% من شركات مؤشر إس اند بي 500 التوقعات وذلك مع نمو الأرباح السنوية بنسبة 13%. إلا أن قطاع التقنية سجل أداءً دون التوقعات في ظل تساؤلات المستثمرين حول ارتفاع التقييمات واستدامة النمو المدفوع بالذكاء الاصطناعي، وأثر ذلك على الأداء العالمي حيث تراجع سوق كوريا بنسبة 3%، وانخفضت تايوان بنسبة 4% في حين تأخرت الأسواق الناشئة عن الأسواق المتقدمة بنحو 2.7 نقطة مئوية.

وفي الولايات المتحدة دعمت توقعات خفض الفائدة أسهم الذكاء الاصطناعي في نهاية الشهر، إلا أن مؤشر إس اند بي 500 أنهى الشهر دون تغيير يُذكر فيما تراجع مؤشر ناسداك بنحو 2%.

على صعيد آخر فقد حققت أوروبا مكاسب محدودة بدعم من تباطؤ التضخم إلى 2.1% وتحسن النظرة لقطاع البنية التحتية والدعم المالي في ألمانيا في حين حافظت الأسهم البريطانية على استقرارها في ظل تراجع التضخم وقوة القطاعات الدفاعية.

في اليابان فقد استمر التقلب الحاد حيث تلت الخسائر الأولية ارتداداً قوية بدعم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، أما الصين فقد شهدت تراجعاً مع انحسار أثر التحفيز وبقاء مؤشرات مديري المشتريات دون مستوى 50 وضعف أرباح القطاع الصناعي.

تحولات السياسات والتوجّه نحو القطاعات الدفاعية: ملامح المرحلة المقبلة

عكست أسواق الدخل الثابت مزيجاً من الحذر والفرص حيث تراجعت عوائد سندات الخزنة الأمريكية مما ساعد السندات الأمريكية على تصدر فئات الدخل الثابت بعائد شهري بلغ 0.6+%. وأدى غياب البيانات الاقتصادية الأمريكية في الوقت المناسب وارتفاع مؤشرات البطالة وتراجع ثقة المستهلك إلى إبقاء توجهات السياسة النقدية مرنة لكنها مائلة نحو التيسير كما سجلت اليابان واحداً من أضعف أداءات السندات عالمياً بعائد شهري قدره 1.3% وذلك وسط الشكوك حول استدامة السياسة النقدية شديدة التيسير في حين ظلت السندات في المملكة المتحدة ومنطقة اليورو مستقرة نسبياً رغم حالة عدم اليقين المرتبطة بالموازنات، في الوقت نفسه اتسمت أسواق الائتمان بالاستقرار العام وذلك مع تسجيل تقلبات محدودة في قطاع السيارات مرتفعة المخاطر وظهور حالات ضغط مؤسسية متفرقة ولا تزال القطاعات الدفاعية في أسواق الأسهم تتفوق في أدائها مع إعادة تقييم المستثمرين لمخاطر التقييم ومرونة استراتيجيات النمو المرتفع وبالنظر إلى المرحلة المقبلة من المرجح استمرار التقلبات لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية وتفاوت البيانات الاقتصادية إلا أن التوقعات تبقى إيجابية ولكن بحذر وذلك بسبب تراجع التضخم وتحسن وضوح السياسات وقوة أساسيات الشركات.

الأسواق الإقليمية



انخفاض حاد للسوق السعودي في نوفمبر مع تراجع جماعي للقطاعات

عكس سوق الأسهم السعودي اتجاهه الصاعد الذي شهده في أكتوبر، حيث تراجع مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) بنسبة 9.1% على أساس شهري ليغلق عند مستوى 10,591 نقطة، مسجلاً أحد أضعف أدائه الشهرية خلال العام. كما تراجعت نشاطات التداول بشكل ملحوظ، إذ انخفضت إجمالي قيمة التداولات بنسبة 29.1% لتصل إلى 86.8 مليار ريال سعودي، في انعكاس مباشر لتراجع شهية المخاطرة لدى المستثمرين المؤسسيين ومستثمري دول مجلس التعاون الخليجي، الذين سجلوا صافي خروج بنحو 3.34 مليار ريال سعودي، في حين سجلت جميع قطاعات السوق السعودية البالغ عددها 21 قطاعاً خسائر خلال الشهر تصدرها قطاع المرافق بتراجع بلغ 18.2% يليه قطاع الخدمات الاستهلاكية مسجلاً تراجع قدره 16.2%. في المقابل واصلت قطاعات البنوك والمواد الأساسية استحواذها على النصيب الأكبر من السيولة بما يمثل نحو 32% من إجمالي قيمة التداول.

على الرغم من التراجع الحاد في السوق ظلت ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين مستقرة عند 11.12% من الأسهم الحرة، مع تسجيل بعض الشركات مثل اتحاد اتصالات ورسن والحفر العربية، لتدفقات أجنبية إيجابية خلال الشهر.

وعلى أساس سنوي منذ بداية العام تراجع مؤشر تاسي بنسبة 12.0%، نتيجة استمرار الضغوط الناجمة عن حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي وضعف أسعار النفط إلى جانب تحديات الأرباح التي تواجه بعض القطاعات.

ميزانية المملكة لعام 2026 تعزز الاستدامة المالية وأولويات رؤية 2030

تحافظ ميزانية المملكة العربية السعودية المتوقعة لعام 2026 على توازن استراتيجي بين الانضباط المالي والتحول الاقتصادي والدعم التحفيزي للاقتصاد في حين تشير مسودة الميزانية إلى نفقات متوقعة بنحو 1.313 تريليون ريال سعودي وإيرادات بنحو 1.147 تريليون ريال سعودي بما يعكس عجزاً مالياً نسبته 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل استمرار الاستثمار المكثف في برامج رؤية 2030 ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي كما أكدت الحكومة أن خطط الإنفاق ما زالت متوافقة مع أولويات التنمية وعلى رأسها البنية التحتية والبرامج الاجتماعية وإصلاحات التنافسية طويلة الأجل مع بقاء الدين العام عند مستويات منخفضة نسبياً ومدعوماً باحتياطات مالية قوية وتشير التوقعات متوسطة الأجل إلى نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6% في عام 2026 مدفوعاً بتسارع الأنشطة غير النفطية واستمرار نمو القطاع الخاص.

من المتوقع أن ترتفع الإيرادات تدريجياً لتصل إلى 1.294 تريليون ريال سعودي بحلول عام 2028 وذلك بالتوازي مع زيادة النفقات مع تقدم المشاريع الاستراتيجية وعلى الرغم من التوقعات بوجود عجوزات مالية يمكن إدارتها على المدى المتوسط إلا أن الوضع المالي للمملكة يظل قوياً مدعوماً بقدرة عالية على الوصول إلى أسواق الدين العالمية حيث تصدر المصدرون السعوديون دول مجلس التعاون في عام 2025 بإصدارات سندات وصكوك بلغت 52.8 مليار دولار أمريكي، في الوقت الذي تواصل وزارة المالية فيه التشديد على أهمية المرونة والتخطيط الحثيف في ظل حالة عدم اليقين العالمي بما يضمن قدرة المملكة على مواجهة الصدمات الخارجية بفعالية مع الحفاظ على زخم مسيرة التنويع الاقتصادي طويلة الأجل.

مؤشرات الأسواق العالمية

البيانات العالمية كما في: 28 نوفمبر 2025م												
بيانات السوق السعودية كما في: 30 نوفمبر 2025م												
المنطقة / القطاع	المؤشر	السعر	منذ بداية الشهر (%)	منذ بداية السنة (%)	سنة واحدة (%)	سنتان (%)	3 سنوات (%)	5 سنوات (%)	10 سنوات (%)	2022 (%)	2023 (%)	2024 (%)
العالم	مؤشر سوق داو جونز للسوق الإسلامية العالمي (DJIM World TR)	12,966.27	(0.6)	18.8	18.0	21.4	20.2	10.9	12.7	(24.2)	27.0	18.0
الأسواق المتقدمة	مؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية المتقدمة (DJIDEV TR)	7,480.68	(0.3)	18.8	17.7	21.7	20.9	12.1	13.2	(24.2)	29.4	18.5
الأسواق الناشئة	مؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية الناشئة (DJIEMG TR)	6,306.09	(3.2)	19.7	21.6	18.3	14.3	1.4	8.3	(24.2)	6.4	13.3
السعودية	مؤشر تداول السوق الرئيسية للأسهم السعودية (TASI)	10,590.88	(9.1)	(12.0)	(9.0)	(2.3)	(0.9)	3.9	3.9	(6.4)	14.2	0.6
الرابطة الوطنية لصناديق الاستثمار العقارية (ناريت)	مؤشرات إجمالي العوائد لجميع صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (شاملة الأسواق الناشئة)	3,352.48	2.1	12.2	4.5	12.0	7.7	3.7	4.2	(23.6)	9.8	1.6
مؤشر جولدمان ساكس للسلع	مؤشر جميع السلع	555.17	(0.3)	1.0	3.4	(0.3)	(2.7)	7.4	5.1	8.7	(12.2)	2.6
العملات	اليورو	1.16	0.5	12.0	9.9	2.7	3.9	(0.6)	0.9	(5.8)	3.1	(6.2)
	الين	156.18	(1.4)	0.7	(3.0)	(2.8)	(3.8)	(7.8)	(2.4)	(12.2)	(7.0)	(10.3)
	جنيه إسترليني	1.32	0.6	5.7	4.3	2.1	3.4	2.4	2.5	(10.7)	5.4	(1.7)

معلومات هامة

ينبغي قراءتها

يقتصر استخدام هذه الوثيقة على الأشخاص الذين حصلوا عليها مباشرة من شركة سدكو كابيتال أو إحدى الشركات التابعة لها أو أحد ممثليها المعتمدين. ويحظر توزيع هذه الوثيقة، بكاملها أو أي جزء منها، أو نشرها أو نسخها أو إرسالها أو أطراف أخرى إلا بعد الحصول على موافقة كتابية صريحة من شركة سدكو كابيتال بذلك. هذه المنشورات غير مخصصة للتوزيع أو الاستخدام من قبل أي أفراد أو كيانات ضمن أي ولايات قضائية أو بلدان تحظر هذا التوزيع أو الاستخدام إذا كان في ذلك مخالفة للقوانين أو التشريعات المحلية. تلتزم شركة سدكو كابيتال، كل شخص تقع في حوزته أي نسخة من هذه الوثيقة، بالاطلاع عليها والتعريف على أي قيود متعلقة بعرض أو بيع المصالح الموضحة بهذه الوثيقة بموجب القوانين واللوائح المطبقة بأي منطقة بالافتراض مع أي طلبات ذات صلة بتلك المصالح، بما في ذلك استصدار أي موافقات حكومية أو موافقات أخرى والامتنال لأي إجراءات رسمية معمول بها في تلك المنطقة. لم ولن تتخذ شركة سدكو كابيتال أي إجراءات في أي ولاية قضائية من شأنها السماح بعرض تلك المصالح أمام أي ولاية قضائية أخرى تستلزم إتمام الإجراءات المتعلقة بهذا الغرض، كما لم تتخذ أي إجراءات أخرى متعلقة بحيازة هذه الوثيقة أو توزيعها.

أعدت جميع المعلومات والآراء الواردة بهذه الوثيقة بمعرفة شركة سدكو كابيتال. تفر شركة سدكو كابيتال بمصداقية وموثوقية جميع المعلومات الواردة بهذه الوثيقة وأنها قد حصلت عليها من مصادر عامة يُعتقد بمصداقيتها. لا تقدم شركة سدكو كابيتال بأي تعهدات أو ضمانات أو وعود متعلقة بمدى دقة أو اكتمال أي من المعلومات الواردة بهذه الوثيقة. لم تعد هذه الوثيقة حصراً وقصراً لأي من مستلميها، وبحق لشركة سدكو كابيتال مباشرة أي أعمال تجارية مع أطراف أخرى غير الطرف المستلم للوثيقة وذلك فيما يتعلق بأي من المبادئ والمفاهيم التي تناولتها هذه الوثيقة، كما بحق لشركة سدكو كابيتال مباشرة أي أعمال تجارية غير متسقة مع مقترحات وعروض التداول الواردة بهذه الوثيقة.

تشكل الآراء والتوقعات والتصورات الواردة بهذه الوثيقة التقديرات الراهنة لشركة سدكو كابيتال، ويحتمل أن تخضع للتغيير من حين لآخر دون سابق إشعار. لن تتحمل شركة سدكو كابيتال ثمة مسؤولية عن أي التزامات متعلقة بتحديث هذه الوثيقة أو تغييرها أو تعديلها أو إشعار المطلع عليها بأي حال من الأحوال، إذا شهدت دقة أي من النقاط أو البنود أو الآراء أو التنبؤات أو التقديرات الواردة بها أي تغيير أو تعديل في وقت لاحق. كما تخضع أسعار الأدوات المالية ومدى توفرها للتغيير بدون سابق إشعار.

قدمت هذه الوثيقة لأغراض العلم والتوعية فقط، ولا يجوز تفسير هذه الوثيقة على أنها عرض للشراء أو الحث على تقديم طلب بالبيع لأي أوراق مالية أو المشاركة في أي استراتيجيات استثمارية معينة ضمن أي ولاية قضائية، ولا يجوز مباشرة أي من تلك الأنشطة الاستثمارية إلا وفقاً للصيغة النهائية للعروض المقدمة والتي لن تتوفر إلا للأشخاص الذين يبرهنون على قدرتهم في تقييم مخاطر ومناخ تلك الاستثمارات. لا يجوز، تحت أي ظرف من الظروف، اعتبار استلام هذه الوثيقة، بصرف النظر عن تاريخ صدورها، بأنه إشارة إلى حدوث أي تغييرات في أي من شؤون أو منتجات شركة سدكو كابيتال بدءً من تاريخ صدور هذه الوثيقة. ننصح المستثمرين المحتملين بعدم التعامل مع محتوى هذه الوثيقة على أنه مشورة تتعلق بالمؤشرات أو الاستثمارات الخاصة للشريعة الإسلامية أو الضرائب أو الاستثمارات الأخرى.

قد لا تكون جميع الأدوات المالية التي ناقشناها هذه الوثيقة ملائمة لجميع المستثمرين، لذا يجب على المستثمرين اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بعد الرجوع إلى مستشاريهم المستقلين حسبما يرونه ضرورياً، وبما يتناسب مع مواقفهم المالية وأهدافهم الاستثمارية الخاصة بكل منهم. قد لا يكون الاستثمار في بعض المنتجات المالية ملائماً سوى لعدد محدود من المستثمرين المتميزين، ممن لا يحتاجون لسيولة فورية لإتمام استثماراتهم. من المحتمل أن يتعرض الدخل الاستثماري للتقلبات، كما يحتمل أن تشهد أسعار أو قيمة الأدوات المالية الواردة بهذه الوثيقة، سواء بصورة مباشر أو غير مباشر، ارتفاعاً أو انخفاضاً، الأمر الذي قد يترتب عليه خسارة المستثمر استثماراته. فضلاً عما تقدم، لا يجوز اعتبار الأداء السابق كدليل لضمان النتائج المستقبلية.

يقتصر تسليم الوثائق المرفقة على المستلم المحدد فقط. يعد قبولك لهذه المعلومات بمثابة موافقة منك على ما يلي: (1) عدم إرسال أو إعادة إصدار أو توفير الوثائق المرفقة، بكاملها أو أي جزء منها، لأي شخص؛ (2) جميع الشروط والأحكام سالفة البيان. 25C170